جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

تأثير النظام الانتخابي في ترسيخ الحكم الرشيد

– دراسة مقارنة –

رسالة تقدم بها الطالب

عبدالكاظم حسن بجاي الزيادي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور أحمد غالب الشلاه

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

يوسف ،٦٧

الإهـــــــداء

لعراقي ..
بلاد الحضارة ..
موطن الأجداد ..سومر وأكد..وأور..وبابل.. وآشور
بلاد الأنبياء وأرض الأوصياء ...بلاد علي والحسين
للسيد الاستاذ.. الذي تعلمت منه صدقا وعدلا وايمانا :
بأني عراقي.. أحب العراق..أوالي العراق
لك أبي الذي غيبتك الأقدار..
لأمي التي بذلت مهجتها بتربيتي..
لزوجتي التي تحملت ماتحملت..
لأخي سندي في الملمات.. وعائلته
لأخواتي الفاضلات..
لهمام وعلي وجمانة وريحانة..روحي من الدنيا

شكر وعرفان

شكر غير ممتنع ولا منقطع لرب العزة الذي تكرم علي متفضلا وظللني برعايته وأسدل عليَّ نعمه التي لاتعد ولاتحصى..

والشكر موصولا مؤطرا بباقات الورد وعطر الجوري لـ:

استاذي الفاضل الدكتور أحمد غالب الشلاه المحترم لجهده وتفانيه بالإشراف على رسالتي ورفدي بما ينفع من معلومة ونصيحة وارشاد..

للسادة الأساتذة ذوي المقام السامي رئيس وأعضاء لجنة المناقشة ممن تفضلوا مشكورين بمناقشة هذا الجهد المتواضع فصوبوا الخطأ وأبدوا النصح بروح الأبوة وحرص المعلم..

لمعهد العلمين للدراسات العليا عمادة واساتذة وموظفين وعاملين وبالخصوص الدكتور الاستاذ زيد عدنان الذي ما انفك مشجعاً ومساناداً ومحفزاً..

للاستاذين الفاضلين مقومي هذا الجهد المتواضع المقوم العلمي والمقوم اللغوي شاكرا فضلهما بتصويب الرسالة وتشذيبها..

لجميع الأساتذة الأفاضل في معهد العلمين وبالأخص أساتذتي الذين نهلت من معين علومهم ما سيظل دينا في عنقي..

للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات أساتذتي المفوضين والموظفين من سبق منهم ومن لحق..

لزملائي في الماجستير في قسم النظم والفكر السياسي ..

للسيد أحمد الساعدي أمين مكتبة معهد العلمين لمساعدته..

والصلاة وأتم التسليم على سيدنا وسندنا وشفيعنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الأخيار المنتجبين.

الخلاصة

تتبنى الدولة الديمقراطية نظاماً انتخابياً معيناً يتلائم مع واقعها السياسي ، والاجتماعي ، والاقتصادي يتناسق مع المعايير الديمقراطية ، بما يحقق العدالة الانتخابية ، ويسهل على هيأة الناخبين التعبير عن إرادتهم بكل حرية ، وأثبت الواقع العملي أنَّ لكل نوع من تلك الأنظمة مزايا ، وعيوباً ، يمتد تأثيرها إلى النظام السياسي ، ومؤسساته الدستورية.

إنَّ النظام الانتخابي المختلط المعتمد في ألمانيا ، رسخ كثيراً الحكم الرشيد فيها ، حيث تشهد تلك الدولة استقراراً سياسياً مرتفعاً ، فكان هذا النظام ملائماً جداً حسب مخرجاته لألمانيا ، التي استفادت من الواقع ، والتجربة المريرة التي مرت بها في عهد الدولة النازية ، فتحولت ألمانيا إلى دولة ديمقراطية اجتماعية ، وحققت درجات عالية في الرفاهية ، وسيادة القانون ، والحكم الرشيد بصورة عامة ، وأصبحت في طليعة دول العالم بهذا المجال ، فضلاً عن المجال الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي .

استفادت ماليزيا كثيراً من نظام الأغلبية الانتخابي ، ومخرجاته ، وتأثيراته ، على عموم النظام السياسي ، لتخلق توليفة اجتماعية ، سياسية متناسقة ، حققت استقراراً سياسياً ملفتاً رغم التعددية الاثنية والحزبية فيها ، فترسخت معايير الحكم الرشيد فيها ، رغم أنها انتهجت ديمقراطية توافقية ومقيدة احيانا ، لكنها حققت بذلك نموا اقتصاديا ، واجتماعيا مدهشا ، تمثل بالقضاء على الفقر، وبناء الانسان وفق خطط ورؤيات استراتيجية رائدة جعلت من التجربة الماليزية مثالا يحتذى به.

أما في العراق فرغم اعتماده على نظام التمثيل النسبي في انتخاباته ، والذي من المفترض أن يكون عاملاً مساعداً في استقراره السياسي ، وشرعية نظامه السياسي ، وهو المتحول حديثاً للنظام الديمقراطي ، والمغادر لتجربة مريرة ، إذ بان الحكم البعثي ، الشمولي ، الديكتاتوري ، ألا أنَّ ذلك الاستقرار لم يتحصل ، فولَّد هذا النظام تعددية حزبية مفرطة ، ورغم أنه حقق مستويات جيدة من المشاركة بانتخابات متفاوتة ، وتمثيلًا جيداً لمكونات المجتمع ، وشرعية شكلية للنظام السياسي ، ألا أنه فشل بأن يحقق الاستقرار السياسي المنشود ، فأنتج في كل دوراته برلماناً منقسماً ، وحكومات ذات أداء متواضع ، وغلبت على مؤسساته الحزبية ، والفئوية ، والمناطقية ، والطائفية ، واستشرى الفساد في جميع مفاصل الدولة ، مع ضعف أداء المؤسسات الدستورية في الرقابة ، والمسائلة ، وارتفعت مستويات البطالة ، والفقر، وإجمالاً خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً كبيراً للنظام الانتخابي المتبع في ترسيخ الحكم الرشيد في الدول المذكورة ، ولكن في الوقت نفسه يعتمد مدى تأثيره على عوامل أخرى تُساهم بزيادة ، أو نقصان ذلك التأثير .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	
اقرار المشرف	
اقرار المقوم اللغوي	
توصية رئيس القسم العلمي	
اقرار لجنة المناقشة	
الاهداء	
شكر وعرفان	
الخلاصة	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	١-٤
الفصل الأول : مفهوم النظم الانتخابية والحكم الرشيد	٥-٥٦
المبحث الأول : مفهوم النظم الانتخابية	٧-١٨
المطب الأول : تعريف وأهمية ومعايير النظام الانتخابي	٧-١١
المطلب الثاني : أنواع النظم الانتخابية	١١-١٨
المبحث الثاني : مفهوم الحكم الرشيد	١٩-٣٣
المطلب الأول: تعريف الحكم الرشيد وأسباب ظهوره	١٩-٢٤
المطلب الثاني : أطراف وأبعاد الحكم الرشيد	٢٥-٢٨
المطلب الثالث : معايير الحكم الرشيد	٢٨-٣٤

المبحث الثالث : العلاقة بين النظم الانتخابية ومعايير الحكم الرشيد	٣٤-٥٦
المطلب الأول : تعزيز المشاركة السياسية والتمثيل السياسي	٣٤-٤١
المطلب الثاني : تعزيز شرعية النظام السياسي والمؤسسات الدستورية	٤١-٥١
المطلب الثالث : النظام الانتخابي وعلاقته بأرشدة الحكم	٥١-٥٦
الفصل الثاني : النظام الانتخابي الألماني والحكم الرشيد	٥٧-١٠٨
المبحث الاول : طبيعة النظام السياسي في ألمانيا	٥٩-٧٦
المطلب الأول : الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في ألمانيا	٥٩-٦٦
المطلب الثاني : المؤسسات الرسمية في ألمانيا	٦٦-٧٠
المطلب الثالث : المؤسسات غير الرسمية	٧٠-٧٦
المبحث الثاني : النظام الانتخابي في المانيا	٧٧-٩٣
المطلب الأول :نبذة عن قانون الانتخابات الألماني	٧٧-٨٠
المطلب الثاني : أهلية الانتخاب والترشيح	٨٠-٨٣
المطلب الثالث : طريقة الانتخاب وتحديد الفائزين	٨٣-٩٠
المطلب الرابع : تقسيم الدوائر الانتخابية وتمويل الاحزاب	٩٠-٩٣
المبحث الثالث : علاقة النظام الانتخابي الالماني بالحكم الرشيد	٩٤-١٠٨
المطلب الأول : علاقة النظام الانتخابي المشاركة السياسية والتمثيل السياسي	٩٤-٩٧
المطلب الثاني : علاقة النظام الانتخابي بشرعية النظام السياسي وبنية المؤسسات الدستورية	٩٧-١٠٣
المطلب الثالث : النظام الانتخابي الألماني وترسيخ الحكم الرشيد	١٠٣-١٠٨
الفصل الثالث : النظام الانتخابي الماليزي والحكم الرشيد	١٠٩-١٥٥
المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي في ماليزيا	١١١-١٢٧
المطلب الأول : الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ماليزيا	١١١-١١٨

المطلب الثاني : المؤسسات الرسمية في ماليزيا	١١٨-١٢٣
المطلب الثالث : المؤسسات غير الرسمية	١٢٣-١٢٧
المبحث الثاني :النظام الانتخابي الماليزي	١٢٨-١٣٩
المطلب الأول : قانون الانتخابات الماليزي	١٢٨-١٣٢
المطلب الثاني : أهلية الانتخاب والترشيح وتحديد الفائزين	١٣٢-١٣٨
المبحث الثالث : علاقة النظام الانتخابي الماليزي بالحكم الرشيد	١٣٩-١٥٥
المطلب الأول : علاقة النظام الانتخابي المشاركة السياسية والتمثيل السياسي	١٣٩-١٤٣
المطلب الثاني : علاقة النظام الانتخابي بشرعية النظام السياسي وبنية المؤسسات الدستورية	١٤٤-١٥٠
المطلب الثالث : تعزيز معايير الحكم الرشيد	١٥٠-١٥٥
الفصل الرابع : النظام الانتخابي العراقي والحكم الرشيد	١٥٦-٢١٤
المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي في العراق	١٥٨-١٧٧
المطلب الاول : الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العراق	١٥٨-١٦٤
المطلب الثاني : المؤسسات العراقية الرسمية	١٦٤-١٧٠
المطلب الثالث : المؤسسات العراقية غير الرسمية	١٧١-١٧٧
المبحث الثاني : النظام الانتخابي في العراق	١٧٨-١٩٤
المطلب الاول : تطور النظام الانتخابي في العراق	١٧٨-١٨١
المطلب الثاني : انتخابات مجلس النواب من عام (٢٠٠٥م ، ٢٠١٠م)	١٨١-١٨٨
المطلب الثالث : انتخابات مجلس النواب من عام (٢٠١٤م ٢٠١٨م)	١٨٨-١٩٤
المبحث الثالث : علاقة النظام الانتخابي العراقي بالحكم الرشيد	١٩٥-٢١٤
المطلب الأول :علاقة النظام الانتخابي بالمشاركة السياسية والتمثيل السياسي	١٩٥-١٩٧

المطلب الثاني : علاقة النظام الانتخابي شرعية النظام السياسي	١٩٧-٢٠٠
المطلب الثالث : علاقة النظام السياسي ببنية المؤسسات الدستورية	٢٠٠-٢٠٥
المطلب الرابع : تعزيز معايير الحكم الرشيد ومعوقات تطبيقها	٢٠٦-٢١٤
الخاتمة	٢١٥-٢١٥
الاستنتاجات	٢١٦-٢١٧
التوصيات	٢١٧-٢١٨
المصادر	٢١٩-٢٤٦
Abstract	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	مقارنة في عدد مقاعد الأحزاب الرئيسية في البوندستاغ بين انتخابات٢٠١٣م وانتخابات ٢٠١٧م	٨٧
٢	استخدام طريقة سانت ليغو/شيبيرزبتوزيع المقاعد في ولاية تورنغين	٨٨
٣	معالجة طريقة سانت ليغو/شيبيرز للمقاعد التراكمية	٨٩
٤	نسب المشاركة وتمثيل النساء وعدد الأحزاب المشاركة والفائزة	٩٠
٥	تصنيف ألمانيا عالميا حسب مؤشر الشفافية الدولية منذ عام ٢٠٠٣م	١٠٧
٦	تفاوت نسبة المشاركة ، ونسبة تمثيل النساء ، وأعداد الأحزاب المشاركة ، والفائزة في الانتخابات النيابية الماليزية من عام (٢٠٠٤م-٢٠١٨م)	١٣٧
٧	نسبة عدد الناخبين المسجلين والمصوتين ونسبة المشاركة من(١٩٥٥م-٢٠١٨م)	١٤١
٨	نسبة تمثيل المرأة على مدار الانتخابات الماليزية النيابية	١٤٣
٩	ترتيب ماليزيا وفق مؤشر سيادة القانون من (٢٠٠٣م -٢٠١٧م)	١٥٢
١٠	توزيع المقاعد النيابية في محافظة النجف (١٢) بطريقة سانت ليغو (١،٧) في انتخابات ٢٠١٨م	١٩٣
١١	تفاوت نسبة المشاركة ، ونسبة تمثيل النساء ، واعداد الأحزاب المشاركة والفائزة في الانتخابات النيابية العراقية من عام (٢٠٠٥م-٢٠١٨م)	١٩٤
١٢	ترتيب العراق في تقارير منظمة الشفافية العالمية منذ٢٠٠٣م	٢٠٧
١٣	مقارنة بين ألمانيا وماليزيا والعراق من ناحية نسبة المشاركة في آخر انتخابات تشريعية وآخر تصنيف بمؤشرات سيادة القانون ومدركات الفساد وتمثيل المرأة والتنمية ومعدل النمو	٢١٧

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١	مخطط طريقة اقرار القوانين في البوندستاغ	٦٩
٢	نموذج ورقة الاقتراع في الانتخابات الألمانية ٢٠١٧م	٨٤
٣	نموذج ورقة الاقتراع في الانتخابات الماليزية ٢٠١٨م	١٣٦
٤	نموذج ورقة الاقتراع في الانتخابات العراقية ٢٠١٨م	١٩١

مقدمة

للنظم الانتخابية تأثيرات كثيرة في الأنظمة السياسية الديمقراطية بمختلف جوانبها ، وبما ينسحب تلقائيا على المؤسسات الرسمية ، وغير الرسمية في البلاد ، وعلى استقرارها السياسي والاجتماعي ، والاقتصادي ؛ لذلك تحرص الدول الديمقراطية على تصميم نظام انتخابي يراعي عدة معايير بما يتلائم مع طبيعة هذا البلد ، وتركيبته السياسية ، والاجتماعية.

ومهما كان مصدر نشأة ذلك النظام الانتخابي ، فمعيار نجاحه ، أو فشله يعتمد على قدرته بتمثيل كل الاتجاهات السياسية في المجتمع ، تمثيلاً عادلاً ، يتناسب مع حجم تلك الاتجاهات ، وقوتها ، وقواعدها الشعبية ، ليحقق مبدأً مهماً من مبادئ الديمقراطية ، وهو شرعية النظام السياسي القائم ، بما ينسحب على شرعية جميع مكونات النظام السياسي ، في كل الأحوال ليكون وسيلة منتظمة بقواعد ، تحددها التشريعات الخاصة للتعبير عن إرادة المجتمع باختيار من يحكمه ، أملاً في الوصول إلى حكم عادل ، ورشيد ، يحقق ويلبي متطلبات هذا المجتمع ، ويحفظ حقوقه ، وكرامته ، ورفاهيته.

لقد ارتبط مفهوم الحكم الرشيد مع مفهوم الديمقراطية ، حيث أصبح القول صحيحاً أن لا حكماً راشداً بلا ديمقراطية ، وحيث أن الديمقراطية لا تمثل مفهوما لنظام الحكم الذي يحكم البلاد فحسب ، بل صارت طريقةً ، ومنهجاً لممارسة السياسة ، والحركة الاجتماعية ، والاقتصادية ، لا بل تحولت إلى سلوك حياتي ، وسمة للعلاقات بين الأفراد ، والمجموعات ، فقد تأثرت بعوامل اجتماعية ، واقتصادية ، مقترنة بالدولة ، ومع تجذر مفهوم الدولة ، وإيماناً بصفة الديمقراطية الأساسية ، والتي يعبر عنها بأنها مسؤولية الحكام عن تصرفاتهم أمام المحكومين ، الذين اختاروهم عن طريق صناديق الاقتراع ، فقد كان مفهوم الحكم الرشيد طرحاً تبناه أنصار التنمية ، وحقوق الانسان ، والمدنية .

وحينما يكون الحكم ديمقراطياً تمثيلياً ؛ فلا بد أنه يراعي أركان الديمقراطية ، بانتخابات حرة ، ونزيهة تعبر عن سيادة الشعب ، ورضا المحكومين بحكم الأغلبية ، مع الحفاظ على حقوق الأقليات ، وضمان حقوق الانسان الأساسية ، واعتماد الاجراءات والأساليب القانونية ، والمساواة أمام القانون ، واحترام التعددية السياسية والاجتماعية ، مع تنمية ، وتشجيع القيم في التسامح ، والتوافق ، والتراضي ، والتعاون ، وتقييد الحكومة دستورياً ؛ تلك الأركان تتداخل مع معايير الحكم الرشيد ، أو تتشابه معها ؛ وبالتالي فإن وجود مجتمع ديمقراطي محكوم وفق قواعد ، وشروط ، وأركان الديمقراطية ، لابد أن تكون معايير الحكم الرشيد حاضرة فيه ، وحيث أن الديمقراطية تتجلى بالانتخابات عبر صناديق الاقتراع ، وهذه الأخيرة تُنظم وفق قوانين ، وأنظمة

تسمى الأنظمة الانتخابية ، فلابد أن تنشأ علاقة بين تلك الأنظمة ، والحكم الرشيد الذي يطمح له المجتمع.

تباين النظم الانتخابية المستخدمة في الدول الثلاثة النماذج المختار للدراسة ، يفتح الآفاق أمام الدراسة لتشخيص تأثيراتها المختلفة في ترسيخ الحكم الرشيد ، وكانت الاستفادة أكثر لوجود تشابه في شكلها ، لأن جميع الدول موضوع الدراسة تشترك بشكل الدولة اتحادي ، فيدرالي ، ونظام الحكم فيها نيابي ، والحكومات التي تتشكل تنبثق من برلماناتها ، بالإضافة إلى ميزة أُخرى تشترك فيها هذه الدول ، بكونها دولا متعددة الأجناس ، والاعراق ، والديانات ، والقوميات على أن تلك التعددية تبرز أكثر في ماليزيا ، والعراق ، وتجدر الإشارة إلى أن الدول الثلاثة تأثرت جميعها بالفترات المريرة التي عانت منها سابقا ، فألمانيا الخارجة من حكم النازية ، وتبعات حروب مهلكة ، وكذلك ماليزيا الخارجة من سطوة الاستعمارات ، والاقتتال الطائفي والمعاناة، والفقر لمواطنيها الأصليين ، والعراق الذي تخلص من الحكم الشمولي ،وآثار الحروب العبثية ، والحصار الاقتصادي المحكم ، وتحول نظامه إلى نظام ديمقراطي.

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من أهمية الأنظمة الانتخابية ، وتأثيرها في نتائج الانتخابات ، ومن ثم تأثيرها في ترسيخ الحكم الرشيد ، وبالتالي فان هذه الدراسة تسلط الضوء على تأثير النظام الانتخابي على تطبيق معايير الحكم الرشيد ،وتهدف للفت انتباه المشرعين والمصممين للنظام الانتخابي بمراعاة تصميم نظام انتخابي يسهم بتطبيق تلك المعايير .

اشكالية الدراسة

أثبت الواقع أنه مع وجود نظام انتخابي مناسب ، لم تتحقق ، أو ترسخ معايير الحكم الرشيد في العراق ، بما يتوافق مع معايير الحكم الرشيد المعروفة ؛ مقارنة بدول أُخرى استعملت نفس النظام الانتخابي ، أو أنظمة انتخابية أُخرى .

فرضية الدراسة

لم يؤدِ النظام الانتخابي المتبع في العراق إلى ترسيخ الحكم الرشيد فيه بالمستوى المطلوب ، كما في دول أُخرى استفادت من الأنظمة الانتخابية لترسيخ الحكم الرشيد فيها.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة منهج التحليل النظمي ، بتناول النظام الانتخابي ، ومدخلاته، والتأثيرات التي يتعرض لها ، والنابعة من البيئة الداخلية للبلد، وكذلك تناول مدخلات الحكم الرشيد ، والعوامل المؤثرة فيه، واعتمدت الدراسة المنهج المقارن من خلال مقارنة بين مخرجات النظام

الانتخابي والحكم الرشيد في العراق وبين بعض الدول الديمقراطية التي تتميز بحكم رشيد متميز وتمارس العملية الانتخابية الديمقراطية وفق نظام انتخابي مختلف.

حدود الدراسة :

أولا: الحدود المكانية

تناولت الدراسة تأثير النظم الانتخابية في ترسيخ الحكم الرشيد في ألمانيا ، وماليزيا و والعراق.

ثانيا: الحدود الزمانية

ركزت الدراسة على تناول النظم الانتخابية ، والحكم الرشيد في ما بعد استقلال تلك الدول ، وتحول الحكم فيها إلى حكم ديمقراطي ، فألمانيا منذ ١٩٤٩م ، وماليزيا منذ ١٩٦٣م ، والعراق منذ ٢٠٠٣م .

هيكلية الدراسة

قُسمت الدراسة إلى فصل نظري، وثلاثة فصول تطبيقية ، بالإضافة إلى المقدمة، والخاتمة ، والخلاصة ، والتوصيات ، والاستنتاجات، وقائمة المراجع والمصادر وكالتالي:

فصل نظري وهو الفصل الأول ، تحت عنوان مفهوم النظم الانتخابية ، والحكم الرشيد تضمن ثلاثة مباحث الأول تحت عنوان مفهوم النظم الانتخابية ، وكان بمطلبين الأول كان للنظام الانتخابي (تعريفه ، أهميته ، ومعايير تصنيفه) ،فيما كان المطلب الثاني لأبرز أنواع النظام الانتخابي ، وفي المبحث الثاني تناولت الدراسة مفهوم الحكم الرشيد بثلاثة مطالب الأول لتعريف الحكم الرشيد وأسباب ظهوره ، والثاني لأطراف وأبعاد الحكم الرشيد ، والثالث لمعايير الحكم الرشيد ، فيما كان المبحث الثالث تحت عنوان العلاقة بين النظم الانتخابية والحكم الرشيد ، وبثلاثة مطالب الأول تناول تعزيز المشاركة السياسية والتمثيل السياسي ، والثاني تناول تعزيز شرعية النظام السياسي والمؤسسات الدستورية ، والثالث تناول النظام الانتخابي وعلاقته بأرشدة الحكم ، أما الفصل الثاني فخُصص لألمانيا تحت عنوان النظام الانتخابي والحكم الرشيد في ألمانيا ، وبثلاثة مباحث الأول ، لطبيعة النظام السياسي في ألمانيا ، وكان بثلاثة مطالب المطلب الأول منه ، للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ألمانيا ، والمطلب الثاني للمؤسسات الرسمية في ألمانيا ، والثالث للمؤسسات غير الرسمية في ألمانيا ، أما المبحث الثاني للنظام الانتخابي الألماني ، وبثلاثة مطالب ، الأول نبذة عن النظام الانتخابي الألماني، والثاني عن أهلية الترشيح والانتخاب ، والثالث عن طرق الانتخاب وتحديد الفائزين ، والرابع عن تقسيم الدوائر الانتخابية وتمويل الأحزاب، والمبحث الثالث تحت عنوان علاقة النظام الانتخابي الألماني بالحكم الرشيد وكان بثلاثة مطالب ، تناول المطلب الأول علاقة النظام الانتخابي بالمشاركة

السياسية والتمثيل السياسي، والمطلب الثاني تناول علاقة النظام الانتخابي بالنظام السياسي ، والمطلب الثالث تناول النظام الانتخابي الألماني وترسيخ الحكم الرشيد، أما الفصل الثالث فخصصته الدراسة إلى النظام الانتخابي والحكم الرشيد في ماليزيا وبثلاثة مباحث ، كان المبحث الأول عن طبيعة النظام السياسي في ماليزيا وفي ثلاثة مطالب ، كان الأول مخصصاً للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ماليزيا ، والمطلب الثاني للمؤسسات الرسمية والمطلب الثالث للمؤسسات غير الرسمية ، أما المبحث الثاني تحت عنوان النظام الانتخابي في ماليزيا ، وبمطلبين كان الأول بعنوان قانون الانتخابات الماليزي ، والمطلب الثاني عن أهلية الترشيح والانتخاب وتحديد الفائزين ، على حين كان المبحث الثالث عن العلاقة بين النظام الانتخابي الماليزي والحكم الرشيد وكان بثلاثة مطالب ، تناول المطلب الأول علاقة النظام الانتخابي بالمشاركة السياسية والتمثيل السياسي، والمطلب الثاني تناول علاقة النظام الانتخابي بشرعية النظام السياسي وببنية المؤسسات الدستورية أما المطلب الثالث فكان عن تعزيز معايير الحكم الرشيد، أما الفصل الرابع والأخير فتم تخصيصه للنظام الانتخابي والحكم الرشيد في العراق ، وبثلاثة مباحث ، الأول منها لطبيعة النظام السياسي في العراق ، وبثلاثة مطالب ، حيث كان المطلب الأول عن الواقع السياسي والاقتصادي ، والاجتماعي ، والمطلب الثاني كان عن المؤسسات الرسمية ، والمطلب الثالث عن المؤسسات غير الرسمية ، في حين كان المبحث الثاني مخصصا للنظام الانتخابي في العراق وبمطلبين، الأول كان لتطور النظام الانتخابي في العراق ، والثاني كان عن الانتخابات النيابية في العراق من (٢٠٠٥م-٢٠١٨م) ، اما المبحث الثالث فكان عن العلاقة بين النظام الانتخابي والحكم الرشيد في العراق، وبأربعة مطالب الأول تناول علاقة النظام الانتخابي بالمشاركة السياسية والتمثيل السياسي، وتناول المطلب الثاني علاقة النظام الانتخابي بشرعية النظام السياسي ، فيما كان المطلب الثالث يتحدث عن علاقة النظام الانتخابي ببنية المؤسسات الدستورية ، أما المطلب الرابع فكان عن تعزيز معايير الحكم الرشيد ، ومعوقات تطبيقها في العراق.